أثر تطبيق مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي في الأداء المالي للمصارف الإسلامية السورية(دراسة حالة)

مكرم مبيض * رزان شهيد *

(الإيداع : 12 آذار2019 , القبول : 30 حزيران 2019)

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى بيان أثر تطبيق مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي وذلك من خلال بيان أثر تطبيقه في كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي وذلك بتحليل التقارير السنوية للمصرف من عام 2008 حتى 2017، لحساب قيمة المحاور التي يتكون منها المؤشر وعددها 6 محاور هي (مجلس الإدارة، لجان الإدارة، التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية، حوكمة المخاطر، الحوكمة الشرعية، الإفصاح والشفافية).

كما تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لدراسة أثر تطبيق مؤشر الحكومة المذكور في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي.

وقد توصل البحث إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مؤشر الحوكمة المذكور في الأداء المالي للمصرف، ويعود ذلك لعدم تحقيق المصرف لقيمة المؤشر الكاملة وهي 36 درجة خلال سنوات الدراسة.

الكلمات المفتاحية: مؤشر حوكمة الشركات، الأداء المالي، المصارف الإسلامية.

*أستاذ مساعد في قسم المحاسبة – كلية الاقتصاد – جامعة حلب

* محاضرة في كلية الاقتصاد– جامعة حماة

The Effect of Applying the Corporate Governance Index Issued by the General Council of Islamic Banks and Financial Institutions and the World Bank on the Financial Performance of Syrian Is lamic Banks: A Case Study

mukrim mubid **Razan Shahid**

(Received: 12 March 2019 , Accepted : 30 Jun 2019)

Abstract:

The aim of this study is to show the effect of applying the Corporate Governance Index issued by the General Council of Islamic Banks and Financial Institutions and the World Bank on the financial performance of Syria International Islamic Bank through illustrating the effect of this application on the return on equity and the return of assets.

Based on the descriptive approach, the study analyzes the bank's annual reports from 2008 to 2017 in order to calculate the values of the 6 index axes, which are: management board, management committees, internal auditing and external checking, risk governance, Sharia-based governance, disclosure, and transparency.

The simple-linear-regression method was also used to examine the effect of applying the above-mentioned index on the financial performance of Syria International Islamic Bank.

The study findings show that there is no statistically significant effect of applying the above-mentioned index on the bank's financial performance, and that is due to the fact that the bank did not reach the full value of the index—36 degrees—in the period studied.

Key words: Corporate Governance Index, Financial Performance, Islamic Banks

.

1-المقدمة:

لقد كان للأزمات المالية والمصرفية التي شهدها الاقتصاد العالمي دوراً محورياً في لفت الأنظار إلى كيفية تطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع المصرفي أملاً في تفادي هذه الأزمات، ويرجع ذلك إلى أن الحوكمة ليست مجرد أسلوب أخلاقي جيد يجب إتباعه، بل هي وسيلة للتأكد من دقة وحسن أداء المصارف بما يؤدي إلى تعزير استمراريتها وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

لقد وضعت الأحداث التي مر بها الاقتصاد العالمي مفهوم الحوكمة على قمة اهتمام مجتمع الأعمال والمؤسسات المالية الدولية، فمنذ حدوث الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997، مروراً بفضيحة شركة "انرون" عام 2003، وصولاً إلى الأزمة المالية الأخيرة في عام 2008، كلها حوادث أبرزت أهمية الإشراف والحوكمة الجيدة كمنهاج أمثل للمعالجة والوقاية من الأزمات، إذ يؤدي إتباع المبادئ السليمة لحوكمة المصارف إلى توفير الممارسات اللازمة ضد سوء الإدارة، مع تشجيع الشفافية في الحياة الاقتصادية.

عملت الجهات الدولية المعنية –مثل: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، لجنة بازل للرقابة المصرفية، الاتحاد الدولي للمحاسبين، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية– على وضع المبادئ والإرشادات الخاصة بالحوكمة الجيدة ولا تزال تعمل على تطويرها بين الحين والآخر، وكان آخرها في عام 2016 إذ أثمرت الجهود المشتركة لكل من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، والبنك الدولي في صياغة مؤشر للحوكمة خاص بالمصارف الإسلامية.

بناءً على ما سبق؛ يأتي هذا البحث لدراسة أثر تطبيق مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي.

مشكلة البحث:

يمكن صياغة مشكلة البحث في السؤال الرئيس الآتي:

هل يؤثر تطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي؟

للإجابة عن السؤال السابق تم وضع السؤالين الفرعيين الآتيين:

1. هل يؤثر تطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي؟
2. هل يؤثر تطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على الموجودات لمصرف سورية الدولي الإسلامي؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تبيان والتحقق من وجود أثر لتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي، وذلك من خلال:

1. التحقق من وجود أثر لتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي.
2. التحقق من وجود أثر لتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على الموجودات لمصرف سورية الدولي الإسلامي.

أهمية البحث:

تنبع الأهمية العلمية للبحث من أهمية مؤشر حوكمة الشركات موضوع البحث الصادر عن جهتين دوليتين تعنيان بالشأن المصرفي، والذي يسمح بقياس مدى تطبيق الحوكمة بشكل كمي، ومن ثم إمكانية دراسة أثر تطبيق هذا المؤشر في الأداء المالي للمصرف المتمثل في العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات.

أما من الناحية العملية فتظهر أهمية البحث في قيامه بعملية التحقق من وجود أثر لتطبيق مؤشر الحوكمة –موضوع البحث– في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي وبناء عليه إمكانية توجيه المصارف الإسلامية في سورية للالتزام بتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث و دراسة أثره في أدائها المالي.

فرضيات البحث:

يعتمد البحث على الفرضية الأساس الآتية:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مؤشر الحكومة موضوع البحث في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي.

ويتفرع عنها:

1. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي.
2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على الموجودات لمصرف سورية الدولي الإسلامي.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي، من خلال الرجوع إلى الدراسات والأبحاث المحكمة والرسائل العلمية وذلك لتغطية الجانب النظري، ومن ثم قياس قيمة مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي في مصرف سورية الدولي الإسلامي (بالاعتماد على التقارير السنوية للأعوام 2008 حتى 2017) لبيان أثر تطبيقه في الأداء المالي للمصرف من خلال دراسة أثر تطبيقه في كل من العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات باستخدام تحليل الانحدار البسيط.

الدراسات السابقة:

1. دراسة (شوقي عشور بورقبة، عبد الحليم عمار غربي، 2014) أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية– دراسة تطبيقية:

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد العلاقة بين متغيرات الحوكمة وعددها 6 (تركيبة مجلس الإدارة، وحجم مجلس الإدارة، وعدد لجان مجلس الإدارة، وعدد أعضاء هيئة الرقابة الشرعية، تركز الملكية) والأداء المالي للمصارف الإسلامية المتمثل في العائد على الأصول

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الأداء المالي للمصارف الإسلامية (العائد على الأصول) والمتغيرات الحوكمة المذكورة باستثناء متغير تركز الملكية حيث كانت العلاقة سلبية بينه وبين الأداء المالي للمصارف الإسلامية.

2. دراسة (علام محمد حمدان، عبد المطلب محمد السرطاوي، رائد جميل جبر، 2013) أثر حوكمة الشركات في الأداء المالي والتشغيلي وأداء الأسهم في سوق الكويت المالية:

هدفت هذه الدراسة أثر حوكمة الشركات في تحسين أداء الشركات الكويتية المالي، والتشغيلي وأداء الأسهم في ظل اختلاف حجم الشركة ودرجة مديونيتها ونوع نشاطها حيث شملت متغيرات الحوكمة (ملكية أكبر مساهم، وحجم مجلس الإدارة،

ونسبة ملكية أكبر ثلاثة مساهمين من أسهم الشركة، واستقلالية أعضاء مجلس الإدارة، والفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة والمدير التنفيذي، وملكية المديرين)

توصلت الدراسة إلى أن شرط حوكمة الشركات الخاص بتحديد نسبة ملكية المديرين كان الأكثر تطبيقاً أما الشرط الخاص بملكية أكبر مساهم فقد كان الأقل تطبيقاً، وعند مقارنة القطاعات الاقتصادية داخل سوق الكويت المالية من حيث درجة حوكمة الشركات وجد أن قطاع المصارف هو الأفضل ولكن ليس بدلالة إحصائية، فالاختلاف في تطبيق مبادئ الحوكمة يبقى ضئيلاً ولكن لا يرتقي للدلالة الإحصائية، أما عن أثر الحوكمة في الأداء المالي فتبين أنها تسهم في تحسين القيمة السوقية المضافة في حين لم يكن لها أثر ذو دلالة إحصائية في معدل العائد على الاستثمار.

إن ما يميز الدراسة الحالية عن الدراستين السابقتين هو تركيزها على قياس قيمة مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي والذي يشمل على 36 متغير بدلاً من اعتماد بعض متغيرات الحوكمة بصورة شخصية، وبيان أثر تطبيق ذلك المؤشر في الأداء المالي (العائد على حقوق الملكية، العائد على الأصول) لمصرف سورية الدولي الإسلامي.

الإطار النظري للبحث:

أولاً– لمحة موجزة عن الحوكمة:

1–تعريف الحوكمة: عرف مصرف التسويات الدولية الحوكمة المصرفية بأنها: الأساليب التي تدار بها المنظمات المصرفية من خلال مجلس الإدارة والإدارة العليا، والتي تحدد كيفية وضع أهداف المنظمة المصرفية والتشغيل وحماية مصالح حملة الأسهم وأصحاب المصالح مع الالتزام بالعمل وفقا للقوانين والنظم السائدة بما يحقق حماية مصالح المودعين. (حسام الدين، 2013، 696)

كما عرفها الاتحاد الدولي للمحاسبين بأنها: مجموعة من المسؤوليات والممارسات التي يقوم بها مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية (هيئة الحوكمة) بهدف، توفير التوجيه الاستراتيجي وضمان تحقيق الأهداف والتأكد من إدارة المخاطر بشكل صحيح والتحقق من استخدام موارد المنشأة بشكل مسؤول. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2009، 8)

ويتقاطع التعريف الأخير للحوكمة إلى حد كبير مع دور المحاسب المهني في عالم الأعمال التي حددتها ورقة الاتحاد الدولي للمحاسبين الصادرة عام 2005 تحت (أين المرجع؟)عنوان أدوار ومجال المحاسب المهني في عالم الأعمال والذي يشمل :

- عرض وتحليل وتفسير المعلومات اللازمة للإدارة من أجل صياغة الاستراتيجية والتخطيط وصنع القرار والرقابة.
- قياس الأداء وتسجيل المعاملات المالية (حسب معايير المحاسبة المتعارف عليها محلياً أو دولياً) وتزويد مجلس إدارة المصرف والإدارة التنفيذية (هيئة الحوكمة) والمستفيدين بالنتائج.
- إدارة المخاطر وتوفير الرقابة الداخلية وضمان الأعمال.
- إنتاج أو خلق قيمة مضافة من خلال الاستخدام الأمثل للموارد (سواء مالية أو غيرها).

2– مزايا تطبيق الحوكمة في المصارف: تشمل (نسمان، 2009، 20)

- تخفيض المخاطر المتعلقة بالفساد المالي والإداري التي تواجهها المصارف ومن ثم الدول.
- رفع مستوى الأداء للمصارف ومن ثم التقدم والنمو الاقتصادي والتنمية.
- الشفافية والدقة والوضوح والنزاهة في القوائم المالية مما يزيد من اعتماد المستثمرين عليها لاتخاذ القرار.
- حماية المستثمرين بصفة عامة سواء كانوا صغار مستثمرين أو كبار مستثمرين وسواء كانوا أقلية أم أغلبية وتعظيم عائدهم، مع مراعاة مصالح الأطراف الأخرى.

- ضمان وجود هياكل إدارية يمكن معها محاسبة إدارة المصارف أمام مساهميها مع ضمان وجود مراقبة مستقلة على المحاسبين والمراجعين للوصول إلى قوائم مالية على أسس محاسبية صحيحة.
- تعظيم قيمة أسهم المصرف وتدعيم التنافسية في أسواق المال العالمية.
- تجنب انزلاق المصارف في مشاكل مالية ومحاسبية، بما يعمل على تدعيم واستقرار نشاط المصارف، ويمنع حدوث الانهيارات في الأجهزة المصرفية وأسواق المال المحلية والعالمية.

3– أهداف الحوكمة في المصارف الإسلامية: تتمثل في(الحلاق ، 2013، 732)

- تعزيز مسؤولية الإدارة عن تنفيذ المعاملات طبقاً للشريعة الإسلامية.
- تعزيز الموضوعية في إبداء الرأي الشرعي من جهات التدقيق الشرعي.
- تحقيق العدالة بين جميع الأطراف.
- إنجاز جميع الأعمال طبقاً للشريعة الإسلامية.
- تعزيز آليات المساءلة المحاسبية.

4–مبادئ الحوكمة في المصارف الإسلامية: حظيت الحوكمة في المصارف الإسلامية باهتمام الجهات المشرفة عليها ومنها مجلس الخدمات المالية الإسلامية بماليزيا الذي أصدر في عام 2006 مجموعة من المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة (حوكمة) المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية وهي: (مجلس الخدمات المالية الإسلامية، 2006، 6، 7، 8)

- يجب وضع إطار لسياسة ضوابط إدارة (حوكمة) شاملة تحدد الأدوار والوظائف الاستراتيجية لكل عنصر من عناصر ضوابط الإدارة (مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه، الإدارة التنفيذية، هيئة الرقابة الشرعية، مراجعي الحسابات الداخليين والخارجيين)، والآليات المعتمدة لموازنة المسؤوليات تجاه مختلف أصحاب المصالح.
- يجب اعتماد التوصيات ذات العلاقة التي تتضمنها معايير ضوابط إدارة (حوكمة) مؤسسات متعارف عليها دولياً مثل مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وورقة لجنة بازل للإشراف المصرفي، كما يجب الالتزام بالتعاميم الصادرة عن السلطات الإشرافية والالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
- يجب التأكد من أن إعداد تقارير المعلومات المالية وغير المالية يتم وفق المعايير المحاسبية الدولية وبما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها.
- يجب الإقرار بحقوق أصحاب حسابات الاستثمار في متابعة أداء استثماراتهم والمخاطر ذات العلاقة، ووضع الوسائل الكافية لضمان المحافظة على هذه الحقوق وممارستها.
- يجب اعتماد استراتيجية استثمار سليمة تتلاءم مع المخاطر والعوائد المتوقعة لأصحاب حسابات الاستثمار، بالإضافة إلى اعتماد الشفافية في دعم أي عوائد.
- يجب الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها المنصوص عليها في قرارات علماء الشريعة للمصرف ويجب إتاحة الفرصة للجمهور للاطلاع على هذه الأحكام والمبادئ.
- يجب توفير المعلومات الأساسية حول حسابات الاستثمار التي تديرها للجمهور بالقدر الكافي وفي الوقت المناسب.

ثانياً– مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي في المصارف الإسلامية: (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017، 12)

1-منهجية إعداد المؤشر: تشمل قضايا حوكمة الشركات للمصارف الإسلامية ما هو مشترك في المصارف الإسلامية والتقليدية، وما هو خاص بالمصارف الإسلامية، ركز هذا المؤشر على ستة محاور ضمن حوكمة الشركات وهي: مجلس الإدارة، لجان المجلس، التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية، حوكمة إدارة المخاطر، الحوكمة الشرعية، الشفافية والإفصاح.

وفي إطار كل محور من المحاور الستة، تم تحديد ستة بنود فردية للتقييم فعلى سبيل المثال، يتضمن محور مجلس الإدارة بنودا مثل مؤهلات وخبرات أعضاء مجلس الإدارة ونسبة المديرين المستقلين وعدد اجتماعات مجلس الإدارة سنوياً.

واستنادا إلى هذه المحاور والبنود، جرى تجميع مؤشر حوكمة الشركات باستخدام المعلومات المتاحة للجمهور والتي قام بنشرها 77 مصرفاً إسلامياً من مختلف أنحاء العالم.

2- محاور المؤشر: يتضمن مؤشر حوكمة الشركات في المصارف الإسلامية ستة محاور فيما يلي عرض موجز لها:

2-1- مجلس الإدارة:

يعتبر الباحثون في مجال حوكمة الشركات أن مجلس الإدارة المستقل هو أفضل أداة للرقابة على سلوك الإدارة التنفيذية، فهو يحمي رأس المال المستثمر في المصرف من الاستغلال أو سوء الاستعمال الذي قد تمارسه الإدارة التنفيذية، كما أن مجلس الإدارة المؤثر يشارك بفاعليه في وضع استراتيجيات المصرف، ويقوم بمتابعة تنفيذها وبالتالي يساعد في تعظيم قيمة المصرف (دودين، 2013).

وتحدد لجنة بازل للرقابة المصرفية المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة على أنها: استراتيجية أعمال المصرف التجارية والسلامة المالية لأخذ القرارات المناسبة والتنظيم الداخلي وهيكل وممارسات الحوكمة وإدارة المخاطر والتزامات الامتثال (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017، 22).

لذا كان لتركيب مجلس الإدارة بما في ذلك عدد الأعضاء وخبراتهم واستقلاليتهم أهمية بالغة في الحد من إمكانية قيام المدراء التنفيذيين بإدارة الأرباح أو التلاعب فيها، كذلك من المهم أن يحقق تشكيل مجلس الإدارة المزج الأمثل بين الرقابة والخبرة، إذ وجدت الأبحاث أن هناك احتمالية أكبر من مستويات إدارة الأرباح عندما تكون نسبة المدراء المستقلين في مجلس الإدارة منخفضة (Peas ell, et. al., 2005).

2-2- لجان مجلس الإدارة: توصي لجنة بازل للرقابة المصرفية 2015 أن يقوم المجلس بتأسيس لجان مختلفة له حتى يتم التعامل مع المسائل المحددة بطريقة مركزة، ويعتمد حجم وتشكيل لجان مجلس الإدارة على عوامل مثل حجم البنك ومجلس الإدارة، لذلك توصي لجنة بازل للرقابة المصرفية بتأسيس اللجان التالية (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017، 24):

- لجنة الحوكمة: تدرس هذه اللجنة الواجبات والمسؤوليات الواقعة على عاتق أعضاء مجلس الإدارة وتحدد نوعية المعرفة والخبرات والمهارات اللازم توافرها في أعضاء مجلس الإدارة الجدد، يجب أن تتضمن لجنة الحوكمة العدد الكافي من الأعضاء المستقلين(المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017، 47).
- اللجنة التنفيذية: تقوم هذه اللجنة بمراجعة وقياس ومتابعة الاستراتيجيات العامة والتوصية بالموافقة على عمليات التمويل والتسهيلات المصرفية والاستثمار في اطار الصلاحيات المخولة لمجلس الإدارة، ويتضمن ذلك إعداد مشاريع سياسات العمل في المصرف والإشراف على ميزانياته وذلك حسبما يكون ضرورياً لضمان حسن سير الإدارة ولتقديم الدعم والمرونة اللازمة لتمكين إدارة المصرف التنفيذية وأجهزتها من أداء الأعمال الموكلة إليها بشكل فعال (مصرف البركة سورية، 2010، 28).

- لجنة التدقيق: حظيت لجنة التدقيق في الوقت الحاضر باهتمام بالغ من قبل الهيئات العلمية الدولية، والمحلية المتخصصة والباحثين، خاصة بعد الإخفاقات والاضطرابات المالية التي حصلت في الأزمة المالية العالمية الأخيرة، ويرجع هذا الاهتمام للدور الذي يمكن أن تؤديه لجنة التدقيق كأداة من أدوات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية التي تفصح عنها المصارف، وكذلك دورها في دعم هيئات التدقيق الخارجي وزيادة استقلاليتها، فضلا عن دورها في التأكيد على الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات (الأشهب، 2014، 32).

يجب أن يترأس اللجنة عضو مجلس إدارة مستقل من أجل الحفاظ على فعالية اللجنة، ويفضل أن يكون جميع الأعضاء الآخرين مستقلين وغير متفرغين ولديهم الخبرة في مجال التدقيق وإعداد التقارير المالية (المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017، 46).

- لجنة التعويضات: تتركز وظائف هذه اللجنة في وضع سياسات المكافآت الخاصة بالإدارة العليا ومراجعتها بشكل دوري وربطها مع مستوى الأداء ومدى انعكاسه على تحقيق استراتيجية المصرف وأهدافه طويلة الأمد(شقلوف وميرة، 2013، 125).
- لجنة المخاطر: يتمثل دور لجنة المخاطر في وضع سياسة المخاطر بما ينسجم مع قدرة المصرف ومدى قبوله لتحمل المخاطر، ومراجعة أداء الإدارة العليا في إدارة مخاطر الائتمان والسوق والسيولة والتشغيل وعدم الالتزام والسمعة وغيرها(مجلس النقد والتسليف السوري، 2009)، وينبغي أن يرأس اللجنة مديراً مستقلاً(المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017، 46).
- لجنة الأخلاقيات والالتزام: تضمن اللجنة التزام المؤسسة بالقوانين واللوائح الخارجية، من ناحية، والقواعد الداخلية والقوانين الخاصة بالأخلاق، من ناحية أخرى. علاوة على ذلك، فإنه يطلب منها تحقيق أهداف التنمية المستدامة الصادرة عن الأمم المتحدة في 2015 والتي تحتاج إلى مبالغ هائلة من التمويل.

كما تحث مبادرة التمويل التابعة لبرنامج البيئة البنوك على الأخذ بعين الاعتبار آليات الاستدامة المالية أثناء قيام البنوك بعملياتها المصرفية، ويسقط هذا الدور أيضًا بصورة طبيعية على لجنة الأخلاقيات(المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017، 47).

2-3- التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية: يعتبر التدقيق الداخلي نشاط مستقل يتم داخل المصرف ويهدف إلى مساعدة الإدارة في التحقق من تنفيذ السياسات الإدارية التي تكفل حماية الأصول وضمان دقة البيانات التي تتضمنها الدفاتر والسجلات المحاسبية والتقارير المالية، ويكتسب التدقيق الداخلي مصداقيته من ثقة الجهات المستفيدة منه في جودة أداء المدققين الداخليين ومن التأكيد الموضوعي الذي يوفره بشأن إدارة المخاطر والرقابة وتعزيز الحوكمة الفعالة في المصرف (نسمان، 2009، 21)، كما لابد من ضمان تدقيق البيانات المالية من قبل مراجع خارجي مستقل.

2-4-حوكمة إدارة المخاطر: إن المتتبع لتطورات الاقتصاد العالمي يمكنه أن يلاحظ أن معظم الدول التي شهدت أزمات مالية واقتصادية كانت إفلاسات المصارف قاسماً مشتركاً فيها، وأرجع الخبراء ذلك إلى تزايد المخاطر المصرفية فقد تنوعت الأدوات المالية المستخدمة من المصارف وأدت إلى اتساع دائرة المخاطر(بن رحمون وبوحفص، 2018، 98)، وتعتبر إدارة المخاطر جزءاً مهماً من الحوكمة المصرفية وهو ما أشار إليه تعريف الحوكمة الصادر عن الاتحاد الدولي للمحاسبين السابق ذكره.

لذلك وضعت مبادئ حوكمة الشركات للمصارف الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية 2015 الكثير من التركيز على إدارة حوكمة المخاطر، فمن بين 13 مبدأ من مبادئ حوكمة الشركات يوجد ثلاثة مبادئ تتعلق بشكل خاص بإدارة المخاطر، يهتم المبدأ السادس بمهام إدارة المخاطر، بينما يتعامل المبدأ السابع مع تحديد هوية المخاطر والرقابة، أما

المبدأ الثامن يتعلق بالإبلاغ عن المخاطر(المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017، 47)

2-5- الحوكمة الشرعية: هي ذلك النظام الذي يحتوي على أدوات فاعلة يتم من خلالها التأكد من عدم مخالفة المصرف لأحكام الشريعة الإسلامية في جميع عملياته وأنشطته المختلفة، وذلك بفحص ومراجعة ما تم من عمليات، وباتباع وتطبيق التعاليم الشرعية الإسلامية في العمليات المستمرة، وبإدارة حصيفة للمخاطر الشرعية المتوقعة في المستقبل. لذلك فإن نظام الحوكمة الشرعية يعتمد على التشريع الإسلامي، والرقابة الشرعية الفاعلة، والإفصاح الشرعي المستمر الذي يطمئن أصحاب المصلحة عن مدى توافق المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية (معهد الدراسات المصرفية الكويتي، 2019، 2).

قام مجلس الخدمات المالية الإسلامية بإصدار المبادئ الإرشادية لنظم الحوكمة الشرعية للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية، وتوصي هذه المبادئ بضرورة ضمان المؤسسة المالية الإسلامية وجود نظام حوكمة شرعية فاعل لديها، وأن يكون الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية مسؤولية مشتركة، وليست ملقاة على عاتق هيئة الرقابة الشرعية فقط، وأن تتمتع هيئة الرقابة الشرعية بتفويض واضح ومسؤولية، كما يجب أن تتوافر لدى أعضاء هيئة الرقابة الشرعية متطلبات معيار الكفاءة والملاءمة، فيما يتعلق بالقيام بالمهام الموكلة إليهم (الأسرج، 2014، 53).

2-6- الشفافية والإفصاح: إن الهدف الأساسي من الإفصاح والشفافية هو التأكد من تواجد المعلومات المالية وغير المالية (بيان الأحداث الجوهرية التي تؤثر على المركز المالي للشركة) لجميع المتعاملين في السوق في وقت واحد، ويشمل كذلك الإفصاح بصورة عامة عن المعلومات المرتبطة بالقوائم المالية، وأداء المصرف، وهيكل الملكية وفقا لمعايير المحاسبة والمراجعة الدولية (السويداوي، 2014، 42).

وتتطلب أنظمة حوكمة الشركات وممارساتها الأولية أن تنشر المصارف قوائم مالية مدققة يتوفر فيها عنصر الإفصاح والشفافية، وذلك من أجل تمكين المساهمين من مساءلة إدارة المصرف عن أدائها المالي (Hong Kong Institute of Certified Public Acountants,2004)

عليه فإن تطبيق قواعد ومبادئ الحوكمة بشكل سليم يتيح تحسين بيئة الشفافية والإفصاح مما يعزز التنمية المستدامة وصولا لإعداد التقارير ذات الجودة العالية، بحيث تكون شاملة ودقيقة وتقدم المعلومة الملائمة من حيث الوقت المناسب و تطور الأحداث الاقتصادية المتسارع.

3- آلية حساب قيمة المؤشر: يتكون مؤشر حوكمة الشركات من 6 محاور ويتكون كل محور من 6 بنود محددة حيث يمكن لكل بند أخذ القيمة 1 أو 0 بناء على كونه موجود من عدمه, عليه فإن كل محور يأخذ كحد أقصى 6 درجات، ومن ثم فإن القيمة الإجمالية القصوى لمؤشر حوكمة الشركات هي 36 ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

الرقم	محاور حوكمة الشركات	البنود
1	مجلس الإدارة	6
2	لجان مجلس الإدارة	6
3	التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية	6
4	حوكمة المخاطر	6
5	الحوكمة الشرعية	6
6	الشفافية والإفصاح	6
	الإجمالي لمؤشر حوكمة الشركات	36
	المصدر: المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي، 2017	

أما البنود التي يتكون منها كل محور فسيتم بيانها في الجانب العملي مباشرةً وذلك وفق ما أقره كل من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي.

ثالثاً–الإطار العملي للبحث:

1– لمحة موجزة عن مصرف سورية الدولي الإسلامي:

تأسس المصرف في 7 أيلول 2007 بموجب المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بإحداث المصارف الإسلامية، وبرأس مال قدره 5 مليار ليرة سورية وقد تم زيادة رأس المال خمسة مرات حتى عام 2017 ليصل إلى حوالي 9.5 مليار، كما تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية، يقوم المصرف بتقديم عدة أنشطة وخدمات مصرفية من خلال مركزه الرئيسي في دمشق وفروعه البالغة 23 فرعاً في معظم المحافظات السورية ومكتبين.

2– اختبار فرضية البحث:

يتطلب اختبار فرضية البحث قياس قيمة مؤشر حوكمة الشركات الصادر عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي في مصرف سورية الدولي الإسلامي خلال الفترة 2008 حتى 2017 وذلك بقياس قيمة كل محور من محاور هذا المؤشر كما يلي:

1. قياس قيمة محور مجلس الإدارة:

الجدول رقم (1): محور مجلس الإدارة

الرقم	البنود	المعايير	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	مؤهلات أو خبرة المديرين	إذا تم الإفصاح (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	رقم أو نسبة المديرين المستقلين	الأغلبية (1) شيء آخر (0)	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1
3	الرئيس ليس المدير التنفيذي	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
4	عدد اجتماعات مجلس الإدارة / السنوات	أكثر من 6 (1) شيء آخر (0)	0	0	0	0	0	0	1	1	1	1
5	رقم أو أرقام الأعضاء الإناث	نعم (1) شيء آخر (0)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
6	تشكيل مدونة السلوك والأعمال	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	مجموع الدرجات		3	3	3	3	4	4	4	5	5	5

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي 2008- 2017

من الجدول السابق نجد أن مصرف سورية الدولي الإسلامي لم يحقق الدرجة المطلوبة (وهي 6) لهذا المحور في أي من سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة محققة 5 وأدنى قيمة 3.

2. قياس قيمة محور لجان الإدارة:

الجدول رقم (2) محور لجان الإدارة											
الرقم	البنود	المعايير	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	لجنة الحوكمة	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	اللجنة التنفيذية	نعم (1) شيء آخر (0)	1	0	0	1	1	1	0	0	0	0
3	لجنة التدقيق	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
4	لجنة المكافآت والترشيحات	أكثر من 6 (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
5	لجنة المخاطر	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
6	لجنة الأخلاقيات والالتزام	نعم (1) شيء آخر (0)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
	مجموع الدرجات		5	4	4	5	5	5	4	4	4	4
المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي 2008- 2017												

من الجدول السابق نجد أن مصرف سورية الدولي الإسلامي لم يحقق الدرجة المطلوبة (وهي 6) لهذا المحور في أي من سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة محققة 5 وأدنى قيمة 4.

3. قياس قيمة محور التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية:

الجدول رقم (3): محور التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية											
الرقم	البنود	المعايير	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	نسبة عدد الأعضاء المستقلين في لجنة التدقيق	الأغلبية (1) خلاف ذلك (0)	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1
2	الرئيس المستقل للجنة التدقيق	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1
3	عدد اجتماعات لجنة التدقيق	4 أو أكثر (1) أقل من 4 أو لم يتم الإفصاح (0)	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1
4	وجود إدارة أو وحدة لجنة تدقيق داخلية	1 أو أقل من 4 (1) أو لم يتم الإفصاح عنه (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
5	تقارير التدقيق الداخلي إلى مجلس الإدارة أو لجنة التدقيق	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
6	مراجع تدقيق خارجي معين	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	مجموع الدرجات		3	3	3	3	6	6	6	6	6	6
المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي 2008- 2017												

من الجدول السابق نجد أن مصرف سورية الدولي الإسلامي حقق الدرجة المطلوبة (وهي 6) لهذا المحور في السنوات 2012 حتى 2017 سنوات وهي أعلى قيمة محققة في حين أن أدنى قيمة 3.

4. قياس قيمة محور حوكمة المخاطر:

الجدول رقم (4) : محور حوكمة المخاطر											
الرقم	البنود	المعايير	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	توجيهات مجلس الإدارة بشأن قابلية تحمل المخاطر(بيان حجم المخاطر)	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	رئيس لجنة المخاطر مستقل	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1
3	غالبية أعضاء لجنة المخاطر مستقلين	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	0	0	0	0	1	1	1	1	1	1
4	توافر رئيس إدارة المخاطر	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
5	تقارير رئيس إدارة المخاطر إلى مجلس الإدارة أو لجنة المخاطر	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
6	رئيس إدارة المخاطر هو عضو في اللجنة التنفيذية	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	0	0	0	1	1	1	0	0	0	0
	مجموع الدرجات		3	3	3	4	6	6	5	5	5	5
المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي 2008– 2017												

من الجدول السابق نجد أن مصرف سورية الدولي الإسلامي حقق الدرجة المطلوبة (وهي 6) لهذا المحور في سنتي 2012 و2013 وهي أعلى قيمة محققة في حين أن أدنى قيمة 3.

5. قياس قيمة محور الحوكمة الشرعية:

الجدول رقم (5): محور الحوكمة الشرعية

الرقم	البنود	المعايير	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	عدد أعضاء الهيئة الشرعية	3 أو أكثر (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
2	مهام الهيئة الشرعية	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
3	أعضاء الهيئة (ليس لهم حق التصويت) دون خلفية أساسية عن الشرعية	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
4	عدد اجتماعات الهيئة الشرعية	أكثر من 6 اجتماعات (1) خلاف ذلك (0)	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
5	المراجعة الشرعية أو قسم أو إدارة التدقيق	يكشف عن (1) خلاف ذلك (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
6	بيان بشأن استخدام الدخل المحظور	بالطبع (1) خلاف ذلك (0)	0	1	1	1	1	1	1	1	1	1
	مجموع الدرجات		4	5	5	5	5	5	5	5	5	5

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي 2008– 2017

من الجدول السابق نجد أن مصرف سورية الدولي الإسلامي لم يحقق الدرجة المطلوبة (وهي 6) لهذا المحور في أي من سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة محققة 5 وأدنى قيمة 4.

6. قياس قيمة محور الشفافية والإفصاح:

الجدول رقم (6) :محور الشفافية والإفصاح											
الرقم	البنود	المعايير	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	تقرير بشأن حوكمة الشركات	نعم (1) شيء آخر (0)	0	0	1	0	1	1	1	1	1	1
2	الإفصاح عن سياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار المسؤولين التنفيذيين	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
3	تقرير الشريعة الالتزام أو التدقيق	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
4	تقرير إدارة المخاطر	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
5	تقرير بشأن التدقيق أو الرقابة الداخلية	نعم (1) شيء آخر (0)	1	1	1	1	1	1	1	1	1	1
6	التقرير المتعلق بالمسؤولية الاجتماعية للشركات	نعم (1) شيء آخر (0)	0	0	0	0	0	0	0	0	1	1
	مجموع الدرجات		4	4	5	4	5	5	5	5	6	6
المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على تقارير السنوية لمصرف سورية الدولي الإسلامي 2008– 2017												

من الجدول السابق نجد أن مصرف سورية الدولي الإسلامي حقق الدرجة المطلوبة (وهي 6) لهذا المحور في سنتي 2016 2017 وهي أعلى قيمة محققة في حين أن أدنى قيمة 4.

قياس قيمة مؤشر حوكمة الشركات الإجمالية:

الجدول رقم (7) مؤشر حوكمة الشركات

الرقم	محاور حوكمة الشركات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
1	مجلس الإدارة	3	3	3	3	4	4	5	5	5	5
2	لجان مجلس الإدارة	5	4	4	5	5	5	4	4	4	4
3	التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية	3	3	3	3	6	6	6	6	6	6
4	حوكمة المخاطر	3	3	3	4	6	6	5	5	5	5
5	الحوكمة الشرعية	4	5	5	5	5	5	5	5	5	5
6	الشفافية والإفصاح	4	4	5	4	5	5	5	5	6	6
	الإجمالي لمؤشر حوكمة الشركات	22	22	23	24	31	31	30	30	31	31

المصدر: من إعداد الباحثتين بالاعتماد على الجداول السابقة

من الجدول السابق نجد أن مصرف سورية الدولي الإسلامي لم يحقق الدرجة المطلوبة (وهي 36) لمؤشر الحوكمة موضوع البحث في أي من سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة محققة 31 وأدنى قيمة 22.

2-1- اختبار الفرضية الفرعية الأولى: تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر تطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على حقوق الملكية لمصرف سورية الدولي الإسلامي، وظهرت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (8:) نتائج تحليل الارتباط

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.123[a]	.015	-.040-	.129366479743

a. Predictors: (Constant), X

الجدول رقم (9) ::تحليل التباين

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.005	1	.005	.275	.606[a]
	Residual	.301	18	.017		
	Total	.306	19			

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: y1

الجدول رقم (10): النموذج الخطي للانحدار البسيط

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.048-	.204		-.236-	.816
	X	.004	.007	.123	.524	.606

a. Dependent Variable: y1

من الجدول رقم 8 نجد أن قيمة معامل الارتباط R بلغت 0.123 وهو ارتباط طردي، أي كلما التزم المصرف بتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث أدى ذلك إلى ارتفاع العائد على حقوق الملكية، في حين بلغ معامل التحديد المعدل 1.5% حيث استطاع مؤشر الحوكمة أن يفسر 1.5% فقط من العائد على حقوق الملكية، كما نجد من الجدول رقم 10 أن قيمة sig تساوي 0.606 وهي أكبر من 0.05 أي أن النموذج غير معنوي ولا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على حقوق الملكية ويعود ذلك لعدم تحقيق المصرف لقيمة المؤشر الكاملة وهي 36 درجة خلال سنوات الدراسة.

2-2- اختبار الفرضية الفرعية الثانية: تم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط لبيان أثر تطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على الموجودات لمصرف سورية الدولي الإسلامي، وظهرت النتائج كما يلي:

الجدول رقم (11) نتائج تحليل الارتباط

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.148[a]	.022	-.032-	.0140265920834

a. Predictors: (Constant), X

الجدول رقم (12) تحليل التباين

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.000	1	.000	.405	.532[a]
	Residual	.004	18	.000		
	Total	.004	19			

a. Predictors: (Constant), X

b. Dependent Variable: y2

الجدول رقم (13) النموذج الخطي للانحدار البسيط

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-.007-	.022		-.334-	.742
	X	.001	.001	.148	.637	.532

a. Dependent Variable: y2

من الجدول رقم 11 نجد أن قيمة معامل الارتباط R بلغت 0.148 وهو ارتباط طردي، أي كلما التزم المصرف بتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث أدى ذلك إلى ارتفاع العائد على الموجودات، في حين بلغت قيمة معامل التحديد المعدل 2.2% حيث استطاع مؤشر الحوكمة أن يفسر 2.2% فقط من العائد على الموجودات، كما نجد من الجدول رقم 13 أن قيمة sig تساوي 0.532 وهي أكبر من 0.05 أي أن النموذج غير معنوي ولا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في العائد على الموجودات ويعود ذلك لعدم تحقيق المصرف لقيمة المؤشر الكاملة وهي 36 درجة خلال سنوات الدراسة.

رابعاً–النتائج:

1. لم يلتزم مصرف سورية الدولي الإسلامي بتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث خلال سنوات الدراسة حيث بلغت أعلى قيمة محققة للمؤشر 31 درجة بفارق 5 درجات عن قيمته البالغة 36 درجة.

2. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق مؤشر الحكومة موضوع البحث في العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات ومن ثم في الأداء المالي لمصرف سورية الدولي الإسلامي (وذلك نظراً لأن المصرف لم يحقق الدرجة المطلوبة للمؤشر وهي 36 درجة) وهو ما يثبت صحة فرضية البحث.

خامساً–التوصيات: المقترحات

1. ضرورة التزام مصرف سورية الدولي الإسلامي بتطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث وذلك من خلال تلافي جوانب القصور في تطبيق محاور هذا المؤشر، عليه نوصي بما يلي:
   - وجود لجنة تنفيذية ولجنة للأخلاقيات والالتزام ضمن لجان مجلس الإدارة.
   - أ ن يكون رئيس إدارة المخاطر عضو في اللجنة التنفيذية.
   - أن تعقد الهيئة الشرعية أكثر من 6 اجتماعات سنوياً.
   - أن يحافظ المصرف على التزامه بتطبيق محوري التدقيق الداخلي والمراجعة الخارجية، والشفافية والإفصاح.
2. أن يتم دراسة أثر تطبيق مؤشر الحوكمة موضوع البحث في الأداء المالي للمصرف بعد الالتزام بتطبيقه بشكل كامل.
3. أن تلتزم المصارف الإسلامية في سورية بتطبيق هذا المؤشر وتدرس أثره في أدائها المالي أيضاً.

سادساً– المراجع:

1. الأسرج، حسين عبد المطلب (2014)، نحو اطار عمل لحوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الإسلامية، مجلة الدراسات المالية والمصرفية: (1)، 53.
2. الأشهب، إلياس (2014)، مسؤولية هيئة مجلس الإدارة في تفعيل حوكمة الشركات– دراسة حالة شركة سونلغاز الوادي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، الجزائر ،32.
3. الإرشادات الدولية للممارسة الجيدة– تقويم وتحسين الحوكمة في المنشآت (2009)، إصدار الاتحاد الدولي للمحاسبين، ترجمة وتعريب الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، 8، 9.
4. بن رحمون، سليم، بوحفص، سميحة (2018)، التأصيل النظري للحوكمة المصرفية ودورها كآلية لإدارة المخاطر المصرفية، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، جامعة بسكرة، الجزائر، (6)، 98.
5. بورقبة، شوقي عشور، غربي، عبد الحليم عمار (2014)، أثر تطبيق قواعد حوكمة الشركات في أداء المصارف الإسلامية– دراسة تطبيقية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، (1)، 111، 119.
6. الحلاق، سعيد سامي (2013)، حوكمة الشركات في مجال المصارف الإسلامية، ورقة عمل، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية بعنوان "حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية – تجربة الأسواق الناشئة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، 732.
7. حمدان، علام محمد، السرطاوي، عبد المطلب محمد، جبر رائد جميل (2013) أثر حوكمة الشركات في الأداء المالي والتشغيلي وأداء الأسهم في سوق الكويت المالية، المجلة العربية للعلوم الإدارية، 20، (2)، 293.
8. حسام الدين، غضبان (2013)، "نحو تبني نموذج حوكمة إسلامي في المصارف الإسلامية– حالة ماليزيا"، ورقة عمل، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية بعنوان "حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية – تجربة الأسواق الناشئة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، ، الأردن، 696.
9. حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية (2019)، نشرة توعوية يصدرها معهد الدراسات المصرفية في دولة الكويت، السلسلة 11، (3), 2.

10. دودين، أحمد (2013)، أهمية الحوكمة المؤسسية في تعزيز الرقابة ومكافحة الفساد، المؤتمر العلمي المهني الدولي العاشر، عمان الأردن.
11. دليل الحوكمة (2010)، مصرف البركة سورية، 28.
12. السويداوي، محمد مشرف حماد (2014)، الحاكمية المؤسسية وأثرها في مستوى الإفصاح في المعلومات المحاسبية– دراسة ميدانية على الشركات الخدمية المدرجة في بورصة عمان، رسالة ماجستير، جامعة الزرقاء، الأردن، 42.
13. شقلوف، محمد عمر، ميرة، عبد الحفيظ (2013)، الحاكمية المؤسسية وعلاقتها بالخصخصة والمسؤولية الاجتماعية، ورقة عمل، المؤتمر الثالث للعلوم المالية والمصرفية بعنوان "حاكمية الشركات والمسؤولية الاجتماعية – تجربة الأسواق الناشئة"، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة اليرموك، ، الأردن، 125.
14. المبادئ الإرشادية لضوابط إدارة المؤسسات التي تقتصر على تقديم خدمات مالية إسلامية (2006)، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، ماليزيا، 6، 7، 8.
15. ممارسات الحوكمة الشركات في المصارف الإسلامية (2017) ، المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية والبنك الدولي،12، 22، 24، 47، 46.
16. نسمان، إبراهيم اسحق(2009)، دور إدارات المراجعة الداخلية في تفعيل مبادئ الحوكمة دراسة تطبيقية على قطاع المصارف العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية غزة، 20، 21.
17.Hong Kong Institute of Certified Public Accountants, 2004, Corporate governance for public bodies: a basic framework, www.hkicpa.org.hk

ملحق يوضح قيم متغيرات الدراسة المستخدمة في تحليل الانحدار البسيط

الفترة	x	y1	y2
نصف أول 2008	22	0.002-	0.000
نصف ثاني 2008	22	0.030	0.004
نصف أول 2009	22	0.037	0.004
نصف ثاني 2009	22	0.015	0.001
نصف أول 2010	23	0.053	0.004
نصف ثاني 2010	23	0.076	0.006
نصف أول 2011	24	0.052	0.007
نصف ثاني 2011	24	0.049	0.007
نصف أول 2012	31	0.076	0.007
نصف ثاني 2012	31	0.014-	0.001-
نصف أول 2013	31	0.213	0.020
نصف ثاني 2013	31	0.246-	0.026-
نصف أول 2014	30	0.089-	0.009-
نصف ثاني 2014	30	0.061	0.006
نصف أول 2015	30	0.258	0.027
نصف ثاني 2015	30	0.170	0.020
نصف أول 2016	31	0.276	0.032
نصف ثاني 2016	31	0.215	0.029
نصف أول 2017	31	0.041	0.004
نصف ثاني 2017	31	0.115-	0.010-

X مؤشر حوكمة الشركات.

y1 العائد على حقوق الملكية.

y2 العائد على الموجودات.